الأداء الاستراتيجي العراقي في تحقيق التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٥ التحديات واستراتيجيات المواجهة

Iraq's Strategic Performance In Achieving Sustainable Development After 2005 Challenges & Coping Strategies

أ.م.د.دنيا جواد مطلك [*]١

A.P. Dr. Donia Jawad Mutlaq[*]

الملخص:

يفيد مفهوم التنمية المستدامة ذلك النمط من التقدم والرقي في استثمار الموارد البشرية والطبيعية، بما يضمن تلبية الاحتياجات الاساسية والكمالية للاجيال الحالية والقادمة، لذا وفي ضوء معطيات التنمية المستدامة للواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٥ امكن القول ان الاداء الاستراتيجي العراقي في تحقيق التنمية المستدامة منذ عام ٢٠٠٥ سواءا عبر مؤسساته الرسمية او غير الرسمية واجده العديد من التحديات الاقليمية والدولية التي باتت تفرض ضغوطا كبيرة على اجندة صانع القرار وعلى مؤشراتها التي بلغت مستويات متدنية طرحت الكثير من التحديات التي تهدد الامن القومي العراقي، لا سيما وإنها جاءت متزامنة مع تراجع البنى التحتية العراقية منذ سنوات الحكم الشمولي ،والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بعد عام١٩٩١، فضلا عن التغييرات المناخية التي طالت المنطقة بما فيها العراق.

[*] فرع الدراسات الدولية /تدريسية في كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد

(*) International Studies Branch / Lecturer at the College of Political Science / University of Baghda

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاداء الاستراتيجي ، مؤشرات الاداء ، تحديات داخلية ، توازنات اقليمية .

Abstract:

Whereas the concept of the strategic performance of the state is a direct reflection of the performance of official and unofficial institutions at the state level and the strategies of human resource management in them, and since the concept of sustainable development benefits a pattern of progress and advancement according to which the needs of the present are met without this being at the expense of future generations or weakening their ability about meeting their basic needs, it can be said that the Iraqi strategic performance in achieving sustainable development since 2005 has been unsuccessful due to the presence of many internal and external challenges that came in harmony with the regional and international debate that has been going on in Iraq and the region since 2003, which arranged the decline of indicators of sustainable development to levels where it has become a threat to the national security of the state.

مقدمة:

لمَّا كان الاداء الاستراتيجي للدولة يفيد برنامج حكومي يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها،متمثلة بالاهداف الاستراتيجية العليا مثل ضمان الامن القومي للدولة،والاهداف متوسطة المدى والتي تتمثل بتحقيق الرفاهية الأقتصادية والأجتماعية على سبيل المثال لا الحصر ،فضلا عن الاهداف الهامشية والتي قد تتمثل برؤية الدولة للتوازنات الدولية والاقليمية، والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والأجراءات التي تراها ضرورية وفعالة، ومن خلال تخطيط استراتيجي ناجح يرتكز على تحليل واعي لعناصر البيئتين الداخلية والخارجية ،وادراك مقومات القوة الوطنية والتحديات التي تحول دون توظيفها،أمكن القول ان الاداء الاستراتيجي العراقي لتحقيق التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٥،وبعد تشكيل اول حكومة عراقية منتخبة واجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية،رتبت تراجع مؤشراتها بشكل جعلها تمثل اهم تهديد للامن الوطني العراقي، لا سيما وان العراق عانى لسنوات طويلة من تراجع البنى التحتية بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على الشعب العراقي بعد عام ١٩٩١، والتي تزامنت مع التغيير الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،مما رتب تزايد مخاوف دول جواره الاقليمي من أن تمتد رياح التغيير لتشملها في ضوء تغيير البنى التقليدية للتوازنات الاقليمية والدولية بعُيد انتهاء مرحلة الحرب الباردة . حيث تأثر هذا الأداء بالتجاذبات السياسية التي كانت انعكاسا للتجاذبات الاقليمية والدولية الى حد بعيد، وقد ترافق ذلك مع ضعف البنى التحتية في العراق في سنوات الحكم الشمولي التي سبقت ذلك التاريخ ،والتغييرات المناخية الكبيرة التي تشهدها المنطقة،والتي أشار لها تقرير مجلس الامن القومي الأمريكي والذي رفعت عنه السرية مؤخرا، والذي اكد على ان العراق سيكون اكثر دول الشرق

الأوسط تضررا من هذا التغيير المناخي،،فضلا عن تداعيات الاحتباس الحراري وآثار عمليات استخراج البترول والجفاف العام التي يعاني منها العراق بسبب تراجع مناسيب نهري دجله والفرات وقلة الامطار والاساليب البدائية للريَ الزراعي .

وتزايد تراجع الأداء الاستراتيجي العراقي في توطين التنمية المستدامة بشكل متسارع في مرحلة الحرب على تنظيم (داعش) ،ومن ثم اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية من جهة وتواتر الانباء عن تعثر المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني من جهة ثانية ،وتحول منتدي الغاز لدول شرق المتوسط الى منظمة إقليمية دولية دائمة عام ٢٠١٩، وما تمثله من نقلة نوعية في استثمار وتجارة الغاز الطبيعي في المنطقة والعالم، الامر الذي صعب على العراق توطين التنمية المستدامة ووفقا مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ،في وقت يشهد فيه العراق انقساما مجتمعيا وسياسيا رتب اثار سلبية على أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمنتظم السياسي في العراق ككل ، بما يضمه من كيانات وأحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني .

أولا: أهمية البحث :- تكمن أهمية البحث في ما يأتي :

١. التعرف على مفهوم الأداء الاستراتيجي في العراق، لا سيما وان التنمية المستدامة هي مسؤولية المنتظم السياسي العراقي بشقيه الرسمي وغير الرسمي، والتعرف على مقومات الأداء الاستراتيجي العراقي لتحقيق التنمية بعد عام ٢٠٠٥.
٢. التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وما هي عناصرها وابعادها، خاصه وان مفهومها يتداخل مع الكثير من المفاهيم المقاربة .
٣. تشخص الدراسة اهم التحديات والمعوقات التي منعت العراق من تحقيق التنمية المستدامة ، بعد تشكيل اول حكومة عراقية منتخبه .

٤. طرح بعض اســـتراتيجيات المواجهة لهذه التحديات التي باتت اخطارها تتجاوز التهديدات والتحديات الإرهابية والأمنية،وتهدد بتحول الدولة الى دولة فاشلة .

ثانياً: اهداف الدراسة :- تهدف هذه الدراسة إلى :

١. تحديد ابعاد مؤشرات التنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٥.
٢. تحديد اهم التحديات التي واجهت الأداء الاستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق .
٣. رصف بعض الاستراتيجيات التي قد تعالج بعضا من هذه التحديات .

ثالثاً: مشكلة الدراسة :- وتتمثل المشكلة التي حاولت الدراسة معالجتها في ان التنمية المســـتدامة في العراق تواجه العديد من التحديات التي تتجاوز مخاطرها التهديدات الأمنية والارهابية . ويمكن ايجازها بالتســـاؤل الجوهري الآتي **((كيف يمكن للأداء الاستراتيجي العراقي ان يحقق تنمية مستدامه ودون الإضرار بثروات الأجيال القادمة؟ وكيف للمنتظم الســياســـي العراقي ان يوظف مقومات القوة والقدرة الوطنية من نخب وكفاءات للمســـاهمة بشــكل فعال لتحقيق التنمية المســـتدامة وبعيدا عن المناكفات السياسية، بفعل تصادم الارادات الإقليمية والدولية؟)).**

رابعاً: فرضية الدراسة :- يرتكز البحث على افتراض مؤداه **((اذا اعتمد المنتظم السياسي العراقي بشقيه الرسمي وغير الرسمي اداءا استراتيجيا يرتكز على التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى ووضع أهداف واقعية، وتوظيف موارد ومقومات القوة والقدرة الوطنية العراقية واستثمار حالة التقارب في المواقف السياسية حول اهم الازمات الداخلية ،سيكون العراق قادراً على تحقيق تنمية مستدامه حقيقية))** .

خامساً: مناهج الدراسة :- ولتحقيق اهداف البحث والوصول الى النتائج النهائية للدراسة ، تم الاستعانة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت الموضوع ، عبر توظيف المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومنهج تحليل المضمون في تصريحات المسؤولين والخبراء في ظل عدم وجود احصائيات وبيانات دقيقه حول طبيعة ابعاد التنمية المستدامة في العراق ،ولعل أهمها يتمثل بعدم وجود إحصاء سكاني في العراق منذ عام ١٩٧٨ ،بالرغم من إنه يعد المرتكز الأهم في توفير قاعدة بيانات دقيقة لمؤشرات التنمية.

سادساً: هيكلية الدراسة :- وتم تقسيم الدراسة الى مبحث اول يعرف المصطلحات الرئيسة للدراسة حيث تناول مفهوم الاداء الاستراتيجي واهم مرتكزاته والمفاهيم المقاربة ، فضلا عن توضيح مفهوم التنمية المستدامة واهم ابعادها ومؤشراتها واهدافها،ومبحث ثاني يتناول مؤشرات التنمية المستدامة في العراق في الحدود الزمنية للدراسة وومبحث ثالث تناول التحديات التي واجهت الأداء الاستراتيجي العراقي في تحقيق التنمية المستدامة، بالرغم من تشكيل اول حكومة عراقية جاءت عبر انتخابات ديمقراطية ،كان يفترض انها تمثل الارادة العراقية ،على اعتبار ان الشعب هو مصدر السلطات،وصولا الى خاتمه واستنتاجات واهم التوصيات التي تناولت بعضا من استراتيجيات المواجهة .

المبحث الأول

الأداء الاستراتيجي والتنمية المستدامة .. اطار مفاهيمي

تزايد الاهتمام بمفهوم الأداء الاستراتيجي في السنوات الاخيرة، لا سيما وقد تداخل مفهومه مع الاشكال الاخرى للأداء، مثل الاداء الوظيفي ، الاداء السياسي ، الاداء الاقتصادي.. الخ ولكل مصطلح من هذه المصطلحات مفهومه الخاص ومرتكزاته . كما تزايد الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة في البحوث والدراسات في السنوات الاخيرة بسبب تزايد مستويات التلوث البيئي والاحتباس الحراري وتراجع منسوب المياه العذبه للافراد، وتراجع الدخل القومي مما شكل اهم اسباب التوتر والعنف في بعض دول عالم الجنوب ومنها العراق ،حتى غطى هذين المفهومين كل مستويات النشاط البشري، ابتداءا من الافراد والمؤسسات وصولا الى الدول، لذا تباين مفهومهما تبعا لتباين الأهداف والتحديات المحيطة بهذين المفهومين، بهدف وضع استراتيجيات بديلة لدرء التحديات والمخاطر، وضمان الدول لامنها القومي وضمان استقرارها واستقلالية قرارها ورفاهية ابنائها،وتلبية احتياجاتهم الاساسية ،اذ لا يمكن لأي مؤسسه ، بما فيها الدول، البقاء في عالم اليوم الذي يسوده التغيير المتسارع والمنافسة الشديدة الا اذا كانت تتمتع بمستوى عالي من الأداء [١] ، يضمن قدرتها في الحفاظ على مواردها الطبيعية لضمان مستقبل ابنائها،لا سيما وانه يفترض ان يرتكز على التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والواقعية في الأهداف ، والموائمة بين الأهداف والقدرات التي تملكها المؤسسة،والقدرة على توظيف هذه القدرات توظيفا امثل وعليه سيتناول هذا المبحث مفهوم الأداء الاستراتيجي أولا ، ومفهوم التنمية المستدامة ثانيا .

أولاً: مفهوم الأداء الاستراتيجي :

قبل التطرق لمفهوم الأداء الاستراتيجي يجب تعريف الاستراتيجية بوصفها المرتكز الأساس للأداء الاستراتيجي، الذي يمكن المؤسسة أيا كان مستواها من تحقيق تقدم وميزه تنافسية على اقرانها عبر توظيف مواردها . ومفردة استراتيجية هي الترجمة العربية لكلمة (stratégie) في اللغة الفرنسية ، و(Strategy) في اللغة الإنجليزية،وهي تعود اساسا إلى المفردة اليونانية(Strategos) والتي تعني فن القيادة وإدارة المعارك . وقد وجدت في كتابات الجنرال الصيني (سان تزو) بوصفها القائد العسكري او فن تحقيق النصر على الأعداء،كما تم استخدام هذا المصطلح بوصفه فن قيادة الجيوش لاحراز النصر في المعارك [٢]، مما يؤكد تركيز المفهوم مع بداية ظهوره على الابعاد العسكرية . وما يؤكد الاصل العسكري للمفهوم ايضا كتابات الجنرال الالماني (كارل فون كلاوزفيتز) . فضلا عن ذلك ظهر هذا المصطلح في حضارات تمتلك مستويات متقدمة في ادارة الجيوش وتنظيمها وتدريبها وتأهيلها [٣]، مثل الحضارة اليونانية والرومانية والاغريقية والصينية [٤]. ويشير قاموس أكسفورد (Oxford Dictionary) إلى مفهوم الاستراتيجية بوصفها ((فن توظيف وتعبئة واستخدام الوسائل العسكرية في للسيطرة على الموقف بصورة شاملة، أو انه استغلال الموارد المتاحة للوصول إلى الوضعية المراد تحقيقها في ظل ظروف معينة)) [٥].

وقد ابتدأت الدراسة العلمية لمصطلح الاستراتيجية عام ١٩٤٠ على يد المفكر الإنكليزي (هنري لويد) عندما وضع كتابا عن حرب السنوات السبع التي جرت بين بريطانيا وبروسيا وهانوفر من جهة وفرنسا والنمسا وروسيا القيصرية والسويد وسكسونيا بسبب تصاعد المنافسة الاستعمارية بين بريطانيا وفرنسا عام حول الاراضي الامريكية

،والاراضـــي الاوربية وحتي المســـتعمرات البريطانية والفرنســـية في افريقيا واســـيا (١٧٥٦/١٧٦٣)، انتهت بأبرام معاهدة باريس عام ١٧٦٣. حيث وضـع(لويد) مؤلفه في منتصـف القرن الثامن عشـر ووضـع عددا من النظريات العسـكرية ، ليضـع اللبنة الاولى للعلم العسـكري ،واصـبح علم يدرس بحد ذاته في الاكاديميات العسـكرية ،وكان الاسـاس لنشـوء علم الحرب [٦].الا ان التطورات التي شـهدها النظام الدولي في ما بعد أخرجت الاســتراتيجية من نطاقها العســكري الى نطاق أوســع واكثر شــمولا، فلم يعد يقتصـر دور الدولة على تأمين الكفاية الدفاعية بل اصـبح لزاما عليها تأمين المتطلبات الاجتماعية للجماعة المتواجدة على اقليمها [٧]. وعليه تعددت مفاهيم الاســـتراتيجية فمنهم من يعرفها بأنها خطة بوصـفها نشـاط واع أو توجيه معين لمواجهة وضـع ما قد يرتب خسارتها او يهدد مصالحها ، عبر اتخاذ وسائل معينه،ومنهم من يعرفها بوصفها مناورة تتم من خلال توظيف التهديدات والالتفاف والتضليل للحصول على ميزة تنافسية معينة على الخصوم المنافسين،ومنهم من يعرفها بوصفها نمطا او سلوكا معينا يضمن للمؤسسة مصالحها،ومنهم من يعرفها بوصفها موقفا، تحدد المؤسسة على اساسه البيئة الاســـتراتيجية المحطية بها ومكانتها فيها،ومقومات القوة والقدرة التي تملكها لتمثل الاستراتيجية الرابطة بين اهدافها والوسائل المتاحة التي توفرها قدراتها،ومنهم من يعرفها بوصفها منظورا يوضح ماهية اهداف الدولة او المؤسسة مستقبلا،وقدراتها [٨]،وهناك من يعرفها بوصـــفها فن القيادة [٩]،وقد تأثر المفهوم بالكثير من المتغيرات والمعطيات مع اندلاع الحرب العالمية الثانية [١٠] .

وعليه يمكن تعريف الاستراتيجية بوصفها فن وعلم توظيف واستثمار الموارد المتاحة لتأمين هامش من الحركة لصناع القرار لضمان تحقيق الأهداف العليا للدولة [١١]، وعليه فهي تتسم بمجموعة من السمات يتمثل أهمها بكل من وضوح الاهداف وتكاملها أولا، واقعية الاهداف ثانيا ، العقلانية والتخصص ثالثا ،الاستمرارية والمرونة أخيرا [١٢].

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل المفكرين والباحثين بمفهوم الأداء الاستراتيجي ، الا ان تعريفه وبشكل محدد واجه الكثير من المعوقات، فمازال يشوبه الغموض وعدم الاتفاق على مقوماته لاختلاف اتجاهات المفكرين، ومدارسهم الفكرية وتبعا لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه ،لا سيما وان المفكرون و المنظمات والمؤسسات التي حاولت وضع تعريف محدد له وعلى اختلاف دوائر الاهتمام والمستويات حرصت على مواكبة التطورات السريعة والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتلاحقة في النظام الدولي بفعل تنامي افاق العولمة وثورة المعلومات، ومواجهة التحديات على اختلاف مستوياتها ومجالاتها سواء تمثلت بتعدد الأهداف وتزايد حاجات المجتمع وتنوعها ام ندرة الموارد الاقتصادية [١٣]،حيث فرضت هذه التحديات غير التقليدية على المؤسسات بما فيها الدولة التي تمثل اهم مؤسسة مقارنه ما تحققه من انجازات لابنائها وضمان مصالحها العليا بغيرها من الدول للوصول الى افضل مستوى،وقد تطورت هذه الفكرة بفعل تنامي التنافس الدولي والاقليمي للدول لاشباع حاجات افرادها الاساسية والكمالية لارضاء ابنائها اولا ولضمان استقرارها واستقلالها وضمان تحقيق مصالحها [١٤].

ويتفق معظم الباحثين على ان الاداء المتميز هو نتاج لعملية صياغة الاستراتيجية ، التي تسعى المنظمة من خلالها الى تحقيق رسالتها و اهدافها بعيدة الامد

و ذلك بجعل الاداء متميزا عن منافسيها ،على اعتبار ان الاداء يفيد محصلة نهائية لكافة العمليات التي تقوم بها المنظمة و اي خلل في اي منها لابد ان يؤثر في الاداء و الذي يعد مرآة المنظمة العاكسة لاهدافها وطموحاتها في المستقبل [١٥]. وهناك من يعرفه بوصفه تحويل المدخلات التنظيمية كالمواد الأولية والمواد نصف المصنعة والآلات إلى مخرجات تتكون من سلع وخدمات بمواصفات فنية ومعدلات محددة [١٦].

ومفردة الأداء تعود أساسا الى المفردة الإنجليزية (Perform) وهي تفيد تنفيذ مهمة أو تأدية عمل ما ،ويمكن تعريفها بوصفها الطريقة التي يتم انجاز عمل معين بها وبنجاح طبقا لتعريف قاموس أكسفورد [١٧]. وعليه يمكن الاستنتاج بان الأداء يمثل النتائج النهائية التي تسفر عنها مختلف أنشطة المؤسسة، أيا كان مستواها، وهو يفيد تعبئة وتوظيف مواردها وقدراتها ،وعليه يرتكز نجاح المؤسسات باختلاف مستوياتها ،بل بقائها واستمراريتها ،فهناك أداء وظيفي ، وأداء اداري وأداء اقتصادي الخ. وعلى الرغم من أهمية الأداء بالنسبة لكل المؤسسات وعلى اختلاف مستوياتها ، إلا إن الباحثين اختلفوا في تحديد عناصره ومرتكزاته ، فالبعض نظر إليه من وجهة نظر شاملة والآخر من وجهة نظر متخصصة، والبعض يربطه بالمخرجات، والآخر بالعمليات والثالث بالاثنين معا، ولكل مبرراته [١٨].

وبقدر تعلق الامر بموضوع الدراسة فان الأداء الاستراتيجي يكيف بوصفه الإجراءات التي يقوم بها صانع القرار لتنفيذ خططه وتحقيق أهدافه، وهي ترتكز الى القوة والحركة وحرية العمل [١٩]، لكن يجب في البدء التفريق بين هذا الاصطلاح ومجموعة من المصطلحات المقاربة ، مثل مصطلح التخطيط الاستراتيجي ، والتفكير الاستراتيجي ، والإدارة الاستراتيجية للتعرف على مرتكزات الأداء الاستراتيجي .

فعلى الرغم من تعدد المحاولات التي بذلت من أجل تعريف التخطيط الاستراتيجي وتحديد خصائصه وأدواته، إلا انه لا يوجد مفهوم موحد له بسبب تعدد مستوياته وأهداف. وببساطة شديدة يمكن تعريف التخطيط الاستراتيجي بوصفه استخدام آليات محددة لتغيير وضع قائم في أي مؤسسة، وتحديد كيفية الوصول الى وضع أفضل لها مستقبلا [٢٠]. او بوصفه " اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد رسالة المؤسسة، وتكوين السياسات وتحديد الأهداف، وتحديد المسار الذي يستخدم لتنفيذ أهداف المؤسسة ،الذي يميزها عن غيرها من المؤسسات" [٢١] . بمعنى انه يفيد منهجا نظاميا يستشرف آفاق المستقبل المحتملة والممكنة ويستعد لمواجهتها عبر تشخيص الإمكانات المتاحة والمتوقعة وتقييم الاستراتيجيات البديلة واتخاذ قرارات عقلانية بشأن تنفيذها ومتابعة هذا التنفيذ . وعليه فإن التخطيط الاستراتيجي هو منهج فكري يؤدي للارتقاء بعمل المؤسسات من خلال قدرته على دفع تلك المؤسسات للتقدم، ومعاودة التركيز في الوسائل المختلفة لتحقيق أهداف المؤسسات والتغلب على المشكلات التي تواجهها من خلال تجزئه أهداف المؤسسة ووضع خطوات التنفيذ وتقييم النتائج [٢٢] ،مع الاخذ بنظر الاعتبار معطيات البيئتين الداخلية والخارجية لمعالجة المخاطر المحتملة .

اما الإدارة الاستراتيجية فتعرف بوصفها علم وفن وتنفيذ وتقييم القرارات الوظيفية المتداخلة التي تمكن المنظمة من تحقيق أهدافها، اذ يدل مصطلح الإدارة الاستراتيجية على صياغة الاستراتيجية وتنفيذها وتقويمها ، اما مصطلح التخطيط الاستراتيجي فيدل على صياغة الاستراتيجية فقط ، كمل يدل مصطلح الإدارة الاستراتيجية على خلق فرص جديدة للمستقبل واستغلالها ، في ما يحاول التخطيط الاستراتيجي رسم المستقبل من خلال قراءة اتجاهات اليوم [٢٣].

وعليه يمكن القول ان الإدارة الاستراتيجية تفيد منظومة من العمليات المتكاملة ذات العلاقة بتحليل البيئة الداخلية والخارجية ،وصياغة استراتيجيات مناسبة وتطبيقها وتقويمها وبما يحقق ميزة تنافسية استراتيجية للمنظمة ويعظم أهدافها . اذ ان الإدارة الاستراتيجية تشمل تحديد اهداف المؤسسة أولا ، التحليل الاستراتيجي ثانيا ، صياغة الاستراتيجية ثالثا، اختيار احد البدائل المطروحة رابعا ، دخول الاستراتيجية حيز التنفيذ خامسا، تقويم الاستراتيجية سادسا [٢٤].

وبقدر تعلق الامر بموضوع الدراسة فأنه لا يمكن فهم الأداء الاستراتيجي ما لم يتم توضيح التفكير الاستراتيجي بوصفه يمثل مدخلا فكريا يسهم في تحقيق الموائمة بين مقومات المنظمة وواقع المنافسة ومستقبلها من خلال توظيف الخبرة والمهارة والإبداع في التعامل مع المعلومات والمعرفة الاستراتيجية، لغرض تحقيق التكامل والتناغم بينها وبين أهداف المؤسسة وإدراك جميع المتغيرات البيئية المحيطة بها ، ويتحقق ذلك من خلال قدرة القيادة في المؤسسة على بلورة آفاق التفكير الاستراتيجي لدى جميع المرؤوسين بكل المستويات عن طريق الانفتاح وإشراكهم في القضايا المتعلقة باستراتيجية المؤسسة [٢٥]. اذ يعرف التفكير الاستراتيجي: بوصفه "أسلوبا متعدد الرؤى والزوايا، يتطلب النظر إلى المستقبل، ويتبنى النظر من الأعلى لفهم ما هو أدنى ويوظف الاستدلال التجريدي لفهم ما هو ما هو كلي، يلجأ للتركيب التشخيصي لفهم حقيقة الأشياء بواقعية، وهو تفكير تفاؤلي وانساني يؤمن بطاقات الانسان وقدراته العقلية" [٢٦] .

وعليه يمكن الاستنتاج ان الاداء الاستراتيجي لاي مؤسسه بما فيها الدول يجمع كل المفاهيم السابقة من اداره استراتيجية وتفكير وتخطيط استراتيجي ، بما يضمه كل منها من عمليات ومراحل .

ثانياً: التنمية المستدامة :

لا شك ان موضوع التنمية المستدامة من المواضيع التي شغلت اهتمام المجتمعات المعاصرة في العقد الثالث من الالفية الثانية في ضوء ظهور تحديات غير تقليدية للأمن القومي للدول ، لعل في مقدمتها تراجع ما تملكه الدول من مياه عذبه ،وانتشار الأوبئة والامراض حتى باتت ظواهر عابرة للحدود الوطنية، فضلا عن ارتفاع مستويات التلوث البيئي والاحتباس الحراري ،الذي كان واحدا من اهم اسباب التغيير المناخي . ويرى المختصون ان مفهوم التنمية المستدامة توسع من مجرد التركيز على النمو الاقتصاد الى مفهوم أوسع يفيد صيرورة من التقدم والرفاهية تشمل كل خيارات المجتمعات الحالية والاجيال المقبلة [٢٧]، لتشمل هذه الخيارات التمتع بمستوى معيشي مناسب وتأمين الاحتياجات الأساسية ، والحرية السياسية والتمتع بحقوق الانسان واحترام الذات، والتعليم [٢٨]. وقد ورد مفهوم الاستدامة في المعجم المفصل في عموم اللغة بمعنى الاستمرار والتجديد ، وتعود مفردة المستدامة الى الاصول اللاتينية وهي مشتقة من (Sustainer) بمعنى الاسناد والارتقاء ، وهي تعني ايضا إطالة البقاء والمد بأسباب الحياة ودعم موارد البيئة [٢٩].

وعلى الرغم من تعدد مضامين التنمية المستدامة ومؤشراتها ، الا ان جذور هذا المفهوم ورد في تقرير لجنه الأمم المتحدة المختصة بهذا الموضوع عام ١٩٩٤،ليشمل جوانب متعددة تبتدأ بالجانب الاقتصادي وتنتهي بالجانب البيئي، وبمكن تعريفها بوصفها ذلك المستوى من التنمية ،الذي يضمن التوزيع العادل لموارد الدولة على الأجيال القادمة [٣٠]. وقد وردت مفردة تنمية في معجم اللغة العربية المعاصر بوصفها مصدرا مأخوذا من الفعل (نمى) ونمى الشيء جعله ناميا ومعناه التقدم والانتقال من حالة الى حالة

افضل ، وعليه فهو يفيد التطوير [٣١] ، طالما هو يفيد الارتقاء بكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [٣٢].

الا انه تجدر الاشارة الى إن مفهوم التنمية المستدامة وفقا لتعريف الأمم المتحدة عام ١٩٩٤ ، جاء استكمالا لجهود الأمم المتحدة في تعريف وتحديد ابعاد التنمية البشرية بوصفه تحرير الناس من العوز والخوف وتحقيق الحرية والعدالة وضمان حقوق الانسان [٣٣] . اما الاستدامة فهي تعني بشكل موجز التعامل بوعي واكثر مسؤولية مع الموارد الطبيعية لضمان ديمومتها للأجيال الحالية والمستقبلية [٣٤]. وفي العموم ظهرت العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كان لها الاثر الأكبر في تحديد ابعاد ومؤشرات التنمية المستدامة ، تمثل أهمها بالحرب العالمية الثانية والتي انتهت بإلقاء قنبلتين على هيروشيما وناك زاكي اليابانيتين، مما رتب تزايد مستويات التلوث البيئي والاحتباس الحراري ونضوب المياه العذبة والموارد الطبيعية في ضوء تزايد عدد المصانع ، وما رتبته مصانعها من تزايد مستويات الاحتباس الحراري الى مستويات قياسية ،بالرغم من المساعي الاممية ومنذ تشكيل الامم المتحدة في التأكيد على حقوق الشعوب في التنمية، بوصفه احد اهم مرتكزات التمتع بحق تقرير المصير، الذي يتضمن استثمار وتوظيف الموارد بهدف الارتقاء بمستوى المعيشة ، بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية [٣٥]. اذ حظي هذا الحق باهتمام الجماعة الدولية ليكون حلقة الوصل الرئيسة بين صناع القرار وشعوبهم والاسرة الدولية ، لذا كانت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على الدوام تؤكد في مؤتمراتها وقراراتها وتوصياتها علي تأكيد هذا الحق ،وورد التأكيد على هذا الحق في العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في فيينا [٣٦] . ومنذ تسعينيات القرن الماضي اصبح تحقيق التنمية المستدامة

اهم المرتكزات لضمان تحقق العدالة بين الأجيال الحالية والاجيال المستقبلية في توزيع الثروات ، والاداة الأهم لتخليص الشعوب من الفقر والتفاوت الاجتماعي والبطالة والتلوث البيئي [٣٧]، حيث شكلت الامم المتحدة لجنة دائمة لتعريف التنمية المستدامة وتحديد مؤشراتها ومرتكزاتها .

ولما كان من مرتكزات التنمية المستدامة توظيف موارد الدولة بما يضمن حقوق مختلف الأجيال، فان للتنمية المستدامة ابعادا متعددة ،تتثمل بالبعد البيئي الذي يضمن توظيف موارد الدولة الطبيعية بطريقة لا تضمن فنائها او استنزافها ،وبعد اقتصادي يتمثل بتوظيف الموارد الطبيعية لتحقيق مستويات فضلى للمعيشة للأجيال الحالية والمقبلة والارتقاء بمستويات دخل الافراد ، في ما يركز البعد التقني على الارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية والصحية في كل مناطق الدولة وبالذات في المناطق الريفية ،واستيعاب الاعداد المتزايدة من السكان ، وتوظيف التقنيات الحديثة في استثمار الموارد الطبيعية [٣٨] . وليس بعيدا عن ذلك فأن التنمية تهتم بالارتقاء بالمجتمعات ، ومنع الهجرة من الريف للمدن ،وتوفير الرعاية الصحية للسكان والمياه الصالحة للشرب، وتحسين الرفاه الاجتماعي ،وضمان حقوق الأقليات وحماية التنوع الثقافي [٣٩] .

وعلى هذا الأساس فإن هناك مؤشرات كمية ونوعية للتنمية ، لا سيما وانها لم تعد تقتصر على زيادة الدخل الفردي ،حيث تركز المؤشرات الاقتصادية للتنمية على قدرة البلد على إنشاء قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في عالم اليوم تحديد نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي [٤٠]، وتحديد حصة الفرد من الخدمات العامة التي توفرها الدولة له مثل التعليم والصحة والبنى التحتية [٤١] ، من خلال تحديد مستويات النمو الاقتصادية أولا، وتحديد مستوى الدين العام ثانيا ،حجم التبادل التجاري

بين الدولة الماضـية في طريق تحقيق التنمية المسـتدامة والدول الأخرى لمعرفة طبيعة قدراتها على المنافســـة الاقتصـــادية والابتكار والإنتاج ثالثا، وما تقدمه الدولة من مساعدات إنمائية للدول الأخرى على المستوى الإقليمي والمحلي [٤٢] .

بالإضافة الى ما سبق تتمثل المؤشرات الاجتماعية بإجراءات الدولة في الحد من الفقر أولا ،وتراجع مستويات الجريمة التي تؤثر سلبا على مؤشرات التنمية المستدامة ،تراجع معدلات البطالة والقدرة على خلق فرص عمل للأفراد ، والارتقاء بمنظومة التعليم الأساسي والعالي ،ورفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة للأفراد ،والعمل على زيادة عدد السكان اللذين يحصلون على مياه عذبة وصحية [٤٣]. اما المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة فتتمثل بتحديد نصيب الفرد من أراضي الزراعية أولا، وإجراءات الدولة في مكافحة التصحر، ومساحة الأراضي الخضراء ثالثا، فكلما ازدادت مساحة هذه الأراضي كلما عد ذلك مؤشرا على ارتفاع مستويات التنمية البشرية في البلد [٤٤]. والاهم من كل هذه المؤشرات التقنية للتنمية البشرية التي يرتكز عليها أداء كل مؤسسات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة ، وهي تتمثل بتوافر المعلومات الرقمية والتقليدية عن الواقع السكاني والصحي والتعليمي والبيئي لدى مؤسسات التخطيط أولا ،وحجم الانفاق على البحث والتطوير، فضلا عن عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي [٤٥] .

وخلاصة القول ان التنمية المستدامة تفيد ذلك النمط من التنمية الذي يفيد تلبية احتياجا الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة لتلبية احتياجاتها ، بمعنى حصول الأجيال المقبلة على الموارد الطبيعية بنفس القدر الذي تحصل عليه الأجيال الحالية ، او انها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يضمن تحقيق اعلى مستوى من الرفاهية للأفراد عبر توظيف الموارد الطبيعية المتاحة افضل استثمار لا يستنزفها ، والحفاظ

على البيئة وفقا لتعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية للأمم المتحدة الشامل عام ١٩٨٧ [٤٦].

ولما كان المرتكز الأول للتنمية المستدامة يتمثل بالانسان فانه يمكن قياس مؤشر التنمية المستدامة عبر توظيف مؤشرات تشمل دخل الفرد ومستوى التعليم ومتوسط عمر الانسان [٤٧]. وتتمثل اهم اهداف التنمية المستدامة بتحقيق حياه افضل للسكان أولا ،تعزيز وعي السكان بالصعوبات البيئية ثانيا ، توظيف واستثمار الموارد الطبيعية بشكل موضوعي وعقلاني ثالثا، توظيف التكنلوجيا الحديثة رابعا، تحقيق مستويات نمو اقتصادية متقدمة خامسا ، الارتقاء بالواقع الخدمي للمدن والارياف سادسا [٤٨].

واستنتاجا لما سبق يمكن القول ان التنمية المستدامة تتمحور حول مجموعة مؤشرات تشمل جملة من القضايا الرئيسية التي يمكن اجمالها بضمان تحقيق العدالة في التوزيع والمشاركة في اتخاذ القرار ،والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة من الحكومات المتعاقبه في ميادين الصحة العامة ،التعليم ، التنوع في انماط الانتاج والاستهلاك،توفير السكن الملائم لكل مواطن، الحفاظ على البيئة من التلوث والاحتباس الحراري، ضمان توفير المياه العذبة وبكميات مناسبة لكل مواطن، الارتقاء باداء البني التحتية من طرق وجسور ،والتخلص من النفايات بطريقة أمنة،ومعالجة التصحر والجفاف،مع الارتقاء بالقطاع الزراعي والصناعي لتقليل الاعتماد على المستورد ،وضمان حريه التجارة، مع تمكين المرأة واشراكها في التنمية الاقتصادية كل ذلك يكون عن طريق القوانين والتشريعات والاطر المؤسسية [٤٩].

المبحث الثاني

مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٥

تكشف مؤشرات التنمية البشرية في العراق ومنذ تسعينيات القرن الماضي عن تراجع كمي ونوعي في مؤشرات التنمية البشرية بسبب الدمار الذي لحق بالبنى التحتية العراقية ، بسبب الحروب التي دخل فيها العراق منذ عام١٩٨٠ [٥٠]، والتي افضت الى عقوبات دولية أتت على ما تبقى من إجراءات وتدابير لتحقيق التنمية المستدامة في العراق وعليه سيتناول هذا المبحث مؤشرات التنمية المستدامة في العراق .

لما كان مفهوم الأداء الاستراتيجي يفيد الطريقة التي ينجز عمل معين بها [٥١]، بمعنى انه يمثل انعكاسا مباشرا لأداء المؤسسات الرسمية و غير الرسمية على مستوى الدولة واستراتيجيات إدارة الموارد البشرية فيها [٥٢]، ولما كان مفهوم التنمية المستدامة يفيد نمط من التقدم والرقي يتم بموجبه تلبية حاجات الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة أو يضعف قدرتها عن تلبية حاجاتها الأساسية امكن القول ان الأداء [٥٣]، الاستراتيجي العراقي في تحقيق التنمية المستدامة منذ عام ٢٠٠٥ كان غير موفقا بسبب وجود تحديات داخلية وخارجية جاءت منسجمة مع السجال الإقليمي والدولي الدائر في العراق والمنطقة ومنذ عام ٢٠٠٣ .

جاء تقرير التنمية المستدامة في العراق لعام ١٩٩٤، ليؤكد ان النمو الاقتصادي للعراق تراجع بمعدل أربعة أعوام مقابل كل عام من أعوام تنفيذ العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه بعد اجتياح القوات العراقية للكويت ، مما رتب تدهور مؤشرات التنمية البشرية للعراق بحوالي نصف قرن [٥٤]، والتي تعني تراجعا كبيرا في مؤشرات التنمية

المستدامة، التي هي جزءا من التنمية البشرية. وتزايد التدهور بشكل مضطرد بعد عام ٢٠٠٣ ، بسبب الخلل في التوازنات الدولية والإقليمية والمحلية ،حتى بعد تشكيل اول حكومة عراقية منتخبة ،مما رتب تزايد نشاط التنظيمات الإرهابية في العراق لتلقي بأعباء متزايدة على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، حيث كان الأداء الاستراتيجي العراقي لتحقيق التنمية المستدامة لهذه المرحلة أداءا متواضعا مقارنه بأداء الدول الخليجية المجاورة بالرغم مما يمتلكه من مقومات قوة وقدرة اقتصادية وسياسية وعسكرية .

ووفقا لما سبق يصنف تقرير التنمية البشرية التي هي احد اهم مفاصل التنمية المستدامة لعام ٢٠١٣،والصادر عن الحكومه العراقية،ان العراق ضمن الدول ذات الدخل الفردي المتوسط، على الرغم من الاحتياطيات الهائلة العراقية ، والتي تبلغ (١١٥ مليار برميل) كاحتياطيات مثبتة من النفط الخام في الوقت الذي يخمن المختصون وجود احتياطيات محتملة تتراوح بين(٤٥-١٠٠) مليار برميل ،مما قد يرفع من سقف تلك الاحتياطيات الى ما يقارب(٢١٥) مليار برميل او اكثر [٥٥]، غير ان العراق يعاني من تراجع كميات النفط الخام المنتج نسبة الى ما يمتلكه من الاحتياطيات الهائلة وذلك لأسباب عديدة [٥٦]، اهمها حالة عدم الاستقرار التي شهدها العراق منذ عام ١٩٨٠،حتى توقيع العراق مذكرة التفاهم مع مجلس الامن الدولي عام ١٩٩٦ ،والتي تمكن العراق من خلالها تصدير بعض انتاجه النفطي اللازم للاستيراد للايفاء بحاجاته الرئيسة من الغذاء والدواء، مما ادى إلى تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج وتحقيق لمستويات نمو موجبه طيلة العشرة سنوات التي تلت العام١٩٩١ الى حد ما ، حتى عام ٢٠٠٣ والذي شهد تراجع متوسط نصيب الفرد إلى (٧,١٠٢٤)الف دينار، بسبب توقف المنشآت

والمصانع عن العمل نتيجة ظروف الحرب وما ترتب عليها من تدمير للبنى التحتية والقطاعات الانتاجية وتوقف تصدير النفط العراقي بسبب العمليات العسكرية [٥٧] .

ومنذ مطلع العام ٢٠٠٥ بدا متوسط نصيب الفرد من الناتج النفطي يشهد ارتفاعات تدريجية نتيجة لتحسن الاوضاع الامنية والسياسية بشكل نسبي واستئناف تصدير المنتجات النفطية وصولا الى عام ٢٠١٣ . ثم شهد عام ٢٠١٥ تراجع المتوسط بشكل متسارع على التوالي نتيجة انخفاض اسعار النفط وتدهور الاوضاع الامنية والسياسية ، والتي جاءت بوصفها انعكاس للسجال الاقليمي والدولي حول العراق وتجربته الفتية بعد منتصف عام ٢٠١٤ [٥٨]. وعند مقارنة متوسط نصيب الفرد في العراق مع الدول العربية ،امكن القول تراجع ترتيب العراق بين الدول العربية من المرتبة التاسعة عام ٢٠١٢ إلى المرتبة العاشره عام ٢٠١٥ ، و ما زال متوسط دخل الفرد العراقي بعيد عن نظيره في دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما بعد عام ٢٠١٧ بسبب تزايد الاعباء الاقتصادية المترتبه على اكلاف الحرب على تنظيم (داعش)،بالرغم من ان ان البنك الدولي عد متوسط دخل الفرد العراقي دخلا مرتفعا لعام ٢٠٢١/(٢٠٢٢) [٥٩] ، مما يرتب فجوة كبيرة تفصل العراق عن بقية دول مجلس التعاون في هذا المؤشر [٦٠]، لا سيما بعد تفشي جائحة كورونا التي تزامنت مع انخفاض غير مسبوق في اسعار النفط الخام وتدهور عائدات النفط الحكومية في تمويل الموازنة العامة بنسبة ٩٥٪ وفي تكوين الناتج المحلي بنسبة تفوق ٤٠٪، والتي تزامنت مع تراجع خطط التنمية المستدامة في العراق ومنذ الاعوام ٢٠٠٧ وما تلاها ،لتضيف تراجعا متزايدا [٦١]، لتؤثر بشكل مباشر على الحياة المعيشية للمواطن العراقي . ومن جانب اخر سجل العراق عجزا

واضحا في ميزان التبادل التجاري، لا سيما وانه يعد من الدول الريعية التي تعتمد على تجارة البترول وبنسبة كبيرة ، لترتب هذه الازمة المركبة اوضاع وازمات متواصلة شكلت معوقات جدية لتحقيق التنمية المستدامة ..

اما المؤشر الاخر فقد تمثل بتزايد نسب البطالة في العراق الى مستويات قياسية تراوحت بين ١٥٪ و٢٨٪ للمدة من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٥ ،والتي جاءت متزامنه مع تزايد مستويات الفقر في المجتمع العراقي التي تجاوزت نسبة ٢٣٪ عام ٢٠١٤ في احصائية لوزارة التخطيط العراقيه [٦٢] ، لتشمل ربع سكان العراق تقريبا ،ليجسد ثاني اهم التحديات امام تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، وهو ما اكدته تقارير الأمم المتحدة حول العراق طوال المدة من ٢٠٠٥ الى ٢٠٢٢، مقارنه بمؤشرات التنمية في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية والأردن وايران وتركيا [٦٣]، لا سيما وان اجراءات الحظر والاغلاق ادت الى ايقاف اغلب النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وهو ما سبب مزيد من الضغوط على الطبقات الهشه والفقيرة وانعكست على جودة نوعية الحياة .

ومن جانب آخر واستنادا لتقديرات جهاز الإحصاء العراقي فأن عدد السكان في العراق لسنة ٢٠١٧ بلغ نحو (٣٧,١٣٩,٥١). نسمة ،شكل الذكور ما نسبته (٥٠.٥٪)،في ما شكل الاناث ما نسبته (٤٩.٥٪)،و يعيش (٦٩.٨٪) منهم في المناطق الحضرية و(٣٠.٢٪) في المناطق الريفية وبمعدل نمو سنوي يصل إلى (٢.٦١٪)،بعدد سكان (٣٨) مليون نسمه عام ٢٠١٦ [٦٤]، بلحاظ مسألة على جانب كبير من الاهمية تتمثل بأنه لم يجر العراق اي احصاء منذ نهايه سبعينيات القرن الماضي الامر الذي انعكس سلبا على مؤشرات التنمية المستدامة في قطاعات متعددة اهمها التعليم ووالصحة والبنى التحتية من مشاريع الاسكان والطرق والجسور بسبب انعدام وجود احصائيات

دقيقة تعتمد اعداد السكان كما هو الحال في باقي الدول .وبسبب تداعيات الحرب على تنظيم (داعش) الإرهابي تراجع مستوى الخدمات الصحية المقدمة ، لا سيما في المحافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين ،مما أدى الى تدمير البنى التحتية بما فيها المستشفيات والمراكز الصحية، فضلا عن المؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات . وقد تظافرت هذه الصعوبات مع ما ترتب من صعوبات اقتصادية وسكانية بسبب التزايد المضطرد في عدد السكان .

ومن جانب آخر فقد تضررت اغلب القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والموصلات ومشاريع الإسكان والعمران بفعل العمليات العسكرية لمحاربة تنظيم (داعش) التي استنزفت معظم عوائد النفط العراقية. اذ انخفضت مساهمه القطاع الزراعي من (٤.٩٪) الى (٣.٨٪) في الفترة من ٢٠١٤ الى ٢٠١٦، وتراجعت نسبه مساهمه القطاع الصناعي لنفس الفترة الى (٢٪) فقط ، وكذلك القطاع التجاري الى ما يصل الى (٩.٦) من الناتج الإجمالي المحلي لعام ٢٠١٦ وفقا لبيانات جهاز الإحصاء المركزي [٦٥] .

كما تراجع الوضع البيئي في العراق، في ضوء التدمير الذي قام به تنظيم (داعش) للبنى التحتية ودفن لنفايات خطرة و سامة في الأراضي العراقي في المناطق التي خضعت لسيطرة التنظيم نتيجة العمليات العسكرية المتكررة في داخل الأراضي العراقية ، فضلا عن تدمير شبكات وأحواض الصرف الصحي وشبكات وآبار المياه، إضافة إلى الاستنزاف المستمر للمصادر الطبيعية، ليتراجع متوسط حصة الفرد العراقي الى(٣٧٩لتر /يوم) لسنة ٣٢٠١٦ [٦٦]. ولم تكن الخدمات في الوسط والجنوب بمستوى الطموح أيضا ، بسبب تقادم البنى التحتية حتى في العاصمة .

المبحث الثالث

التحديات التي واجهت الاداء الاستراتيجي العراقي

ويمكن ايجاز اهم التحديات التي واجهت الاداء الاستراتيجي العراقي في تحقيق التنمية المستدامة بالتحديات الداخلية والتحديات الخارجية ،وهي ذات ابعاد سياسية وامنية واقتصادية وادارية واجتماعية وبيئية ، لا سيما بعد ان تم التوافق على اعتماد مبدأ المحاصصة الطائفية والحزبية والسياسية بين الكيانات السياسية في تشكيل الحكومات العراقية بعيدا عن نتائج الانتخابات العراقية ،فعلى الرغم من تزايد مستويات النمو الاقتصادي في العراق ،والموازنات الانفجارية السنوية للحكومات العراقية المتعاقبة ،الا ان الاداء الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٥ كان متواضعا جدا مقارنه بما حققته دول جوار العراق العربية وغير العربية في هذه الفترة في ضوء تنامي ثورة المعلومات الى مستويات غير مسبوقة جعلت العالم قريه صغيرة ،وظهور مكتشفات كبيرة للغاز الطبيعي في شرق المتوسط وغربي العراق قد تغير من توزانات الطاقة مستقبلا . فالتنمية بمفهومها الشامل الواسع تعرضت في العراق إلى تدهور كبير منذ عقود وما زال هذا التدهور مستمراً لحد الآن نتيجة لارتفاع وتيرة الاضطهاد الداخلي ومصادرة الحريات ومحاربتها وعدم الاهتمام بالبنية التحتية والصناعية والزراعية والتعليمية وإشعال أو إعطاء المبررات لسلسلة من الحروب الخارجية مع المحيط الإقليمي أعقبها حصار شامل ظالم فرضته الأمم المتحدة استمر أكثر من (١٣) عاما [٦٧].

وتتجسد اهم التحديات الداخلية للاداء الاستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة في هدر الاموال العامة عبر مشاريع وهمية ، فضلا عن انعدام الحسابات الختامية لكل موازنة يتم تحديدها لكل حكومه من الحكومات المتعاقبة ووفق تخطيط استراتيجي منظم لموارد الدولة اولا ، فضلا عن تضخم وترهل الجهاز الإداري الحكومي وانخفاض كفاءة أداءه وخدمته للمصالح الحزبية والشخصية والفئوية ،مما ادى الى تلكؤ إعادة بناء وهيكلة المؤسسات والدوائر الحكومية لتحقيق الإصلاح الإداري وضمان الكفاءة وترشيد التصرف بالموارد الوطنية ثانيا،واهم من ذلك ضعف سلطة القانون واستمرار تأثر السلطة القضائية بالولاءات المختلفة والمتعددة وضعف إمكانية تنفيذ أحكامه على الطبقة السياسية والجهات المتنفذة ثالثا ، وتعدد الولاءات على حساب الهوية الام الجامعة في ضوء غلبة ظاهرة المحاصصة السياسية وهيمنة الولاءات الحزبية والقومية والطائفية والقبلية مما أدى إلى تصاعد وتيرة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعجزا في مواجهتها ووسعت مساحة التململ الاجتماعي واستنزاف الموارد المخصصة للتنمية الوطنية واستدامتها رابعا ،وتفشي مؤشرات الفساد الاداري والمالي العام والخاص الى مستويات غير مسبوقة حتى بات تحديا للامن القومي للدولة في وقت تحارب فيه التنظيمات الارهابية ، الامر الذي افضي الى تحول الفساد إلى مصدر لاستنزاف وهدر للموارد المالية وتسريبها خارج المنظومة الاقتصادية وتعطيل للطاقات خامسا [٦٨]، فضلا عن تراجع توظيف تقنيات المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة في العراق [٦٩].

ولعل اهم التحديات الاقتصادية يتمثل بان الاقتصاد العراقي اقتصاد ربعي يعتمد وبنسبة (٩٥٪)على بيع ما يملكه من النفط ،مما يجعل الاقتصاد العراقي خاضعا لتقلبات اسعار النفط عالميا، فضلا عن ضعف حوافز الاستثمار [٧٠] ، مما ادى الى تراجع الاستثمارات الاجنبية في العراق وبشكل كبير ، واغراق الاسواق العراقية بالمنتتجات الاستهلاكية الاجنبية ،و تزايد الدين العام وتزايد العجز في الميزان التجاري للعراق مع دول جواره ، لا سيما وان العراق كان يلجا الى طلب القروض من صندوق النقد الدولي بسب العجز المتنامي في موزانته الاتحادية [٧١]، ليشكل هذا الدين عبئاً كبيرا على الأجيال الحالية والقادمة في ظل عدم توفر استراتيجية اقتصادية تعمل على توظيفه بكفاءة،كما ان الاعتماد على السلع والبضائع المستوردة رتب تدني اداء القطاع الخاص بشكل كبير ،وهو ما انعكس سلبا على فرص العمل وتزايد نسب البطالة بالضرورة [٧٢]،في ضوء تراجع القطاع الزراعي بسبب تراجع الحصص المائية للعراق ،فضلا عن تراجع القطاع الصناعي والتجاري غير التفطي في العراق .

بالاضافة الى ما سبق مثل تراجع انتاج الطاقة الكهربائية في المحافظات العراقية احد اهم التحديات للارتقاء باداء القطاع الصناعي،فضلا عن تخلف وسائل الانتاج والافتقار للعمالة الماهرة ،فضلا عن استقدام العمالة الماهرة من دول اسيا ما رتب طرح اهم اسباب استنزاف العمله الصعبه العراقية ،وقد ترافق ذلك مع سيطرة شركات غير عراقية على قطاع الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات ،وتدهور الطرق والجسور وعدم ادامتها ،فضلا عن ضعف مشاركة المراه العراقية وبشكل فاعل في النشاط الاقتصادي للدولة [٧٣]،كل ذلك رتب اهم التحديات الداخلية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٥ . ثم جاءت الحرب على تنظيم (داعش) الارهابي لترتب خسائر واضرار

فادحة للاقتصاد العراقي واجه صعوبه في تجاوزها، حيث قدرت وزارة التخطيط العراقية هذه الخسائر في ٢٠١٨/٥/٨ بـ(٣٦،٨) تريليون دينار عراقي للمدة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٦ وهي لا تشمل الأضرار التي تعرض لها المواطنين ولا الأضرار التي لحقت بالآثار العراقية [٧٤].

ومن جانب اخر طال التلوث جميع مكونات البيئة بمواد ومركبات وغازات لها تأثير سيء على البيئة الطبيعية والصحة العامة بسبب عدم تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر المياه والهواء والتربة، وقلة الوعي البيئي والفساد الإداري وعدم فعالية أجهزة جمع النفايات والمخلفات، والتي تزامنت مع السياسات المائية لدول الجوار على الحصص المائية للعراق، الامر الذي ادى الى تراجع مساحة الاراضي العراقية الصالحة للزراعة ،ومن ثم رجع الانتاج الزراعي والاعتماد على المنتجات الزراعية لدول الجوار وبنسب كبيرة [٧٥]، مما فاقم من التحديات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة ، حيث ازدادت مساحات التصحر ،وتدهور الغطاء النباتي للتربة العراقية ، بسبب سوء الاستخدام،وتحويل الاراضي الزراعية الى اراضي سكنية بشكل عشوائي،وقد ترافق ذلك مع تراجع كمية الامطار والرياح الجافة ،وارتفاع درجات الحرارة التي رتبت تزايد نسب التبخر [٧٦].

وربما تمثل التحديات السياسية والامنية احد اهم التحديات اما تحقيق التنمية المستدامة فلا تنمية مستدامة بدون امن ، كما رتب الاضطراب السياسي بسبب السجال الاقليمي والدولي حول التغيير الذي تحقق في العراق احد اهم المعوقات والتحديات الخارجية لتحقيق تنمية مستدامة في العراق بعد ٢٠٠٥ . وعليه يمكن القول ان مستويات تحقيق التنمية المستدامة في العراق كانت متواضعة الى حد ما بعد عام ٢٠٠٥ بعد ان

تم تشكيل اول حكومة عراقية ، الا ان كل فعاليات التنمية المستدامة انهارت بعد اجتياح تنظيم القاعدة ومن ثم تنظيم (داعش) الارهابيين الاراضي العراقية ، وقد ترافقت العمليات الارهابية اضطراب سياسي ادى الى شل كل نشاطات التنمية في العراق للفتره من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧ ، لتلقي باعباء اقتصادية متراكمة على الموازانات العراقية .

اما اهم التحديات الخارجية التي واجهت الأداء الاستراتيجي العراقي لتحقيق التنمية المستدامة يتمثل بالتدخل الإقليمي الذي شكل في أحيان كثيرة معوقا امام الارتقاء بالبنى التحتية للمدن لخوف هذه الدول الاقليمية على اختلاف اتجاهاتها الايدلوجية من ان يظهر العراق بوصفه منافسا إقليميا، لا سيما وانها تدرك ان العراق يملك الكثير من مقومات القوة والقدرة ،فهو يمثل حلقة الوصل الاهم بين منطقتي الخليج وشرقي حوض المتوسط ،والتي تملك مفاتيح الصراع الجيوبولتيكي العالمي، ولا تقتصر مقومات القدرة التي تملكها هذه المنطقة على امتلاكها مصادر الطاقة العالمية فحسب ،بل انها تطل على ممرات بحرية تتحكم في السلسلة البحرية الاهم في العالم، تتجه من منطقه الخليج وحوض المتوسط الى اوربا، وتضم مضائق استراتيجية مهمه تبتدأ بمضيق هرمز الذي يعد شريان الطاقة العالمي، ومضيق باب المندب وصولا الى قناه السويس لتشكل هاتين المنطقتين عنق الزجاجة للسلسلة البحرية الاهم في نصف الكره الغربي ،وتكاد الاهمية الجيوبولتيكية لهذه المنطقة تتفوق على الاهمية الجيوبولتيكية لكل من ايران وتركيا ،كل تلك المعطيات زادت من الأهمية الاستراتيجية للعراق ، في مدرك دول الجوار الاقليمي، الامر الذي جعل البعض منها يتدخل في الشأن الداخلي العراقي للحيلولة دون نجاح التجربة الديمقراطية الوليدة في العراق، بل ان البعض منها تدخل حتى في انتقاء النموذج السياسي، مما حال دون تصدي النخب والكفاءات والقيادات الوطنية النابعة من هموم

ومعاناه الشعب العراقي للعمل السياسي ، الامر الذي القي أعباء متزايدة على خطط وبرامج التنمية المستدامة في العراق ،ورتب تلكؤها . اذ كان الضغط على المشروع سياسي في العراق إقليميا اكثر من المؤثرات الدولية التي كانت عراب التغيير في العراق، خشية من نهضة تنموية وفكرية في العراق تقلب معادلة التوازن الإقليمية وتجعل من العراق دولة محورية فاعلة على حساب الادوار الاقليمية التقليدية ، في ضوء منظومة تحالفاته الدولية وعمقه الاستراتيجي وما يملكة من مقومات قوة وقدرة وطنيه .

الخاتمة والاستنتاجات :

مما لا شك فيه ان العراق اليوم وفي ضوء التحولات الاستراتيجية في المنطقة والنظام الدولي عموما بات بحاجة ماسة لصياغة وترصين اداء استراتيجي يمكنه من استثمار وتوظيف مقومات القوة والقدرة التي يملكها، لتحقيق تنمية مستدامة تنسجم مع المتغيرات الاقليمية والدولية اليوم، من خلال العمل للخروج من الاقتصاد الريعي وتنويع مصادر الدخل والثروة القومية ، مع الارتقاء باداء القطاعات الزراعية والصناعية ، لا سيما وان المنطقة مقبلة على توزنات دولية لن تكتمل الا بدخول العراق بوصفه عنصرا ضامنا للتوزان والاستقرار الاقليمي ، لعل اهمها الاعلان عن منتدى غاز شرق المتوسط الواعدة عام ٢٠١٩[*]، التي ستؤدي دورا فاعلا في التوزانات الاستراتيجية على المستوى الاقليمي والدولي ، والاعلان عن اقامة مدينة نيوم في المملكة العربية السعودية، التي تضم مشاريع عملاقة للبيئة وتوظيف الطاقة المتجددة التي يبدو فيها العراق بحاجة ماسة لها اليوم في ضوء ما يهدره من كميات كبيرة من الغاز الطبيعي بسبب عدم امتلاكه

التقنيات اللازمة، فضلا عن ذلك ستكون هذه المدينة ر رأس جسر بين اسيا وافريقيا واوربا ، لتشمل اكثر من (٧٠٪)من السكان في العالم ، تلك المتغيرات بالاضافة الى، تنامي وتطورات الحوار السعودي – الايراني من جهه والحوار غير المباشر الايراني الامريكي من جهة ثانية،فضلا عن تداعيات الحرب الروسية – الاوكرانية تفرض على العراق ترصين اداء استراتيجي واعد بعمل على توطين التنمية المستدامة ، التي تتطلب جهدا استثنائيا حكوميا وغير حكومي ينسجم مع تحديات المرحلة عبر اعتماد الاستراتيجيات الاتية :

١. أن يكون في العراق منتظم سياسي يحرص ضمان المصالح العراقية أولا، والحفاظ على استقلال العراق وموقعه الريادي ومكانته في محيطه الإقليمي ثانيا، على أساس من التوازن في المصالح الوطنية والإقليمية والدولية المشتركة.
٢. التأكيد على ضمان استقلالية القرار والارادة العراقية، التي يفترض ان ترتكز على توافق وطنيً ووحدة في الرؤى والتصورات السياسية حيال أهم القضايا الإقليمية والدولية.
٣. الابتعاد عن العرف السياسي الذي اعتمد منذ عام ٢٠٠٥ والمتمثل باعتماد المحاصصة السياسية والحزبية والفئوية والتي كانت السبب الاهم في اضعاف قدرة المنتظم السياسي على تشريع وانفاذ القانون ، فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة.
٤. الحرص على تحقيق التكامل في البرامج الحكومية للحكومات المتعاقبة ، فخطط التنمية الشاملة عادة ما تكون عشرية في حين ان اجل الحكومة أربعة سنوات فيحصل تباين في البرامج الحكومة المعنية بالتنمية المستدامة.

٥. الحرص على وضع خطط استراتيجية بعيدة المدى لتحقيق المستدامة ، تأخذ بنظر الاعتبار القدرات المادية والبشرية والتحديات الداخلية والخارجية .

٦. حث وكالات التنشئه الاجتماعية والسياسية وفي مقدمتها الاحزاب السياسية والقنوات الفضائية فضلا عن المؤسسات التربوية والتعليمية للتأكيد على الثوابت الوطنية والتعايش السلمي والمصالح المشتركه التي ترتقي الى مستوى المصالح العليا للدولة، والارتقاء بالوعي الجمعي العراقي حيل رفض قضايا الفساد ، والارهاب والانحراف الفكري ومسببات التلوث البيئي .

٧. تبني النظريات المتعلقة بالنظم الديمقراطية، والدولة المدنية الحديثة، عبر توسيع دائرة المشاركة الحقيقية في القرار السياسي على مستوى الاداء المؤسساتي وعلى مستوى المعايير الدمقراطية ، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، عبر اعتماد مبدأ الحكم الرشيد والشفافية في ادارة الدولة،واستثمار الكفاءات الوطنية .

٨. تحقيق العدالة بين الاجيال الحالية والقادمة في استثمار موارد الدولة .

٩. الحرص على تحقيق العدالة بين فئات المجتمع (رجالا ونساءا شيبا وشبابا) من خلال التوزيع العادل للدخل مع تامين الاحتياجات البشرية الأساسية لكل الفئات ، اذ ان عدم الأنصاف يمكن ان يؤدي الى الإحباط الاجتماعي وهدر الموارد الطبيعية.

١٠. ولمَّا كانت دوافع الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، الذي يمثل منطقة احد اهم مناطق الامن القومي الأمريكي لاعتبارات ضمان امن الطاقة ومعابر امداداتها، وضمان امن الحفاء يظهر العراق وضمن هذا التصوَّر بوصفه مفتاح المصالح الأمريكية في المنطقة ، وبما يُمكنَّه من النهوض بدور إقليمي

واعد، اعتماداً على الدعم الأمريكي له، وهذا الدعم سـيُرتَّب دعماً دولياً، لذا لا بد من التأكيد على اتفاقية الاطار الاستراتيجي وتفعيلها .

١١. اعداد استراتيجيات بعيدة المدي للتكامل مع المنظومة الخليجية ، ودول الجوار الاقليميي في ما يتعلق بتأمين مصادر الطاقة ومعابرها ،والمشاركة في استثمارها ،وصولا الى منظمة غاز شرق المتوسط ،وبما من شأنه ان يخفف حدة الصراعات في المنطقة ،وسيكون التكامل الإقليمي ضامنا لتحقيق المصالح العامه مثل تأمين حزام ضامن لنقل الطاقة الكهربائية للعراق ولبنان وسوريا .

١٢. اعداد مراكز بحثيه للتفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسة نماذج الدول الأخرى التي مرت بظروف مشابهه لما مر به العراق واستطاعت تحقيق قفزات نوعية في التنمية المستدامة مثل ماليزيا وسنغافورة والصين واغلب دول شرق اسيا ذات الظروف المشابهه للوضع العراقي للارتقاء بالاداء الاستراتيحي العراقي لتحقيق التنمية المستدامة.

الهوامش:

(١) غازي حسن عودة الحلايبة ،اثر الحوافز في تحسين الأداء لدى العاملين في مؤسسات القطاع العام في الأردن ..دراسة تطبيقية على امانه عمان الكبرى ، عمان ، جامعة الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير ، ٢٠١٣، ص ٢٢ ، الرابط الالكتروني :

https://meu.edu.jo/libraryTheses/5862265828501_1.pdf

(٢) صونية كيلاني ،مساهمه في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الاقتصادية بتطبيق الإدارة الاستراتيجية .. دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الادوية للفترة (٢٠٠_٢٠٠٥)، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر،٢٠٠٧، ص ١٦، شبكة المعلومات الدولية :

http://thesis.univ-biskra.dz/330/1/Eco_m1_2007.pdf

(٣) عبد القادر محمد فهمي ، المدخل في دراسة الاستراتيجية ، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١١-١٢.

(٤) صونية كيلاني ، مساهمه في تحسين الاداء التسويقي ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٦.

(٥) نقلا عن صونية كيلاني ،استراتيجية الجودة الشاملة ودورها في تحسين الاداء التسويقي للمؤسسات الاقتصادية دراسة مقارنه بين الجزئر والاردن ، ،الجزائر ،جامعة باتنه ١ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسير ،اطروحة دكتوراه ، ٢٠١٦، ص ٣٣، شبكة المعلومات الدولية :

http://dspace.univbatna.dz/bitstream/123456789/523/1/ec%20%D8%B5%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D9%83%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%8A.pdf

(٦) عبد القادر محمد فهمي، المدخل في دراسة الاستراتيجية ،مصدر سبق ذكره، ص ١٢- ص ١٣.

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٦.

(٨) عبد الستار الصياح، المواءمة الاستراتيجية وأثرها في تحديد الموقف الاستراتيجي لمنظمات الأعمال: دراسة اختباريه في عينة من الشركات الصناعية الأردنية،بغداد،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد الثاني والعشرون،٢٠٠٩، ص ص ٥- ٦.

(٩) صلاح نيوف ،مدخل الى الفكر الاستراتيجي ،الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،كلية العلوم السياسية، كوبنهاغن ص ٩ ،شبكة المعلومات الدولية : http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D9%85%D8%AF%D8%AE%D9%84%20%D8%A5%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A.PDF

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٩٧ .

(١١) عبد القادر محمد فهمي ، المدخل في دراسة الاستراتيجية ، مصدر سبق ذكره، ، ص ٢٠.

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٢١- ص ٢٣.

(١٣) علي محمد ثجيل المعموري ويوسف دولاب ،تقويم الأداء الاستراتيجي باستخدام أسلوب المقارنة المرجعية ، بحث تطبيقي في عينه من مكاتب المفتشين العمومين ، بغداد ، مجلة دراسات مالية ومحاسبية ،العدد٢٦، الفصل الأول ،٢٠١٤، ص ١١٢.

(١٤) فرحي ابتسام ،التمكين الاداري واثره على الاداء الوظيفي ،دراسة ميدانية بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، الجزائر ،جامعة العربي ابن مهيدي :ام البواقي،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الاجتماعية ، رسالة ماجستير ،٢٠١٧، ص ٤٦، شبكة المعلومات الدولية:

http://bib.univoeb.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/3970/1/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%20%D9%88%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D9%87%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81%D9%8A.pdf

(١٥) ندى إسماعيل جبوري ،اثر تكنلوجيا المعلومات في الأداء المنظمي ..دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة الكهربائيات ،بغداد ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد الثاني والعشرون ، ٢٠٠٩، ص ١٤٣.

(١٦) اسعد احمد محمد عكاشة ،أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي .. دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات (Paltel) في فلسطين، غزة ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير ،٢٠٠٨، ص٤٦ الرابط الالكتروني: https://library.iugaza.edu.ps/thesis/82380.pdf

(١٧) زهراء كاظم حسن ،اللاتماثل في الأداء الاستراتيجي الامريكي ... مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥.

(١٨) صبيحة قاسم هاشم وعلي رزاق جياد العابدي ، اثر الثقة التنظيمية في الأداء الاستراتيجي باستخدام نموذج بطاقة العلامات المتوازنة ..دراسة تطبيقية في الشركة العامة للسمنت الجنوبية في الكوفة ،جامعة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢ ، العدد ١، ٢٠١٠، ص٤٦ .

(١٩) زهراء كاظم حسن ،اللاتماثل في الأداء الاستراتيجي االامريكي .. مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦.

(٢٠) محمد مصطفى الفولي ،وثامر محمد الفولي ،التخطيط الاستراتيجي المؤسسي ، القاهرة ، ميناس برنت ، ٢٠١٣، ص٩.

(٢١) بوقندورة زكية،مهارات القائد الإداري في التخطيط الاستراتيجي:.دراسة ميدانية في مديرية الشباب والرياضة لام البواقي ، رسالة ماجستير ،جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر ،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، ٢٠١٦، ص ١٠ .

(٢٢) عهود عمر المبارك ولينا بنت سليمان عليا الخليوي ، ماهية التخطيط الاستراتيجي واهميته .. نظرة إدارية وإسلامية ، القاهرة، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية ، المجلد س ١٨، العدد ٤٨، ٢٠١٧، ص ٥ ،الرابط الالكتروني :
875055/Record/com.mandumah.search://http

(٢٣) مجد صقور ورعد الصرن ،الادرة الاستراتيجية ، دمشق، الجامعة السورية الافتراضية ، ٢٠١٨، الرابط الالكتروني :- https://pedia.svuonline.org/

(٢٤) سوما علي سليطين ،الإدارة الاستراتيجية واثرها في رفع أداء منظمات الاعمال ، دمشق ، رسالة ماجستير ، جامعة تشرين ،كلية الاقتصاد ،٢٠٠٧، ص ١٧.

(٢٥) جمانة طايل عبد أبو جنيب ، التفكير الاستراتيجي وعلاقته بالبراعة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الخاصة بمحافظة العاصمة عمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس،عمان ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية العلوم التربوية ، رسالة ماجستير ،٢٠٢٠، ص ٢٠. شبكة المعلومات الدولية :
https://meu.edu.jo/libraryTheses/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%20%D9%88%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%87%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D8%AF%D9%89%2

0%D8%B1%D8%A4%D8%B3%D8%A7%D8%A1%20%D8%
A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85%
20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%
D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9.pdf .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٧.

(٢٧) لبنان هاتف الشامي واسراء علاء الدين نوري ،واقع التنمية المستدامة في العراق المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير ، بغداد ، جامعة النهرين ،كلية العلوم الاقتصادية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن ،٢٠١٩، ص ٢٤٦.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٦ .

(٢٩) مايح شبيب الشمري ، الاستدامة في اطار التنمية ...رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق، جامعة الكوفة ،مركز دراسات الكوفة ،الكوفة، مجلة دراسات الكوفة ، العدد ٥٧، ٢٠٢٠، ص ٤. مايح شبيب الشمري ، الاستدامة في اطار التنمية .. مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

(٣٠) لبنان هاتف الشامي واسراء علاء الدين ، واقع التنمية المستدامة،،مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٦.

(٣١) مايح شبيب الشمري ،.. ..مصدر سبق ذكره ، ص ٣.

(٣٢) المصدر نفسه ، ص٤.

(٣٣) صادق عباس راهي الحسناوي ، تحليل العوامل المؤثرة في مسارات التنمية البشرية في العراق للمدة ٢٠١٠،١٩٩٠، جامعة كربلاء، رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠١٣، ص ١٠ .

(٣٤) مايح شبيب الشمري ،.... مصدر سبق ذكره ، ٥ .

(٣٥) هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي ،حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان، عمان ،جامعة الشرق الأوسط ،،كلية الحقوق ،رسالة ماجستير ، ٢٠١٧، ص١، الرابط الالكتروني :-

https://meu.edu.jo/libraryTheses/590d6d1d2c357_1.pdf

(٣٦) مايح شبيب الشمري ، الاستدامة ،مصدر سبق ذكره ، ص ٢.

(٣٧) معتصم محمد إسماعيل ،دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة سوريا انموذجا ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، أطروحة دكتوراه ،٢٠١٥، ص ٤٢ الرابط الالكتروني :-

file:///C:/Users/user/Desktop/%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85%20%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84%20%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%87.pdf

(٣٨) معتصم محمد إسماعيل ، دور الاستثمارات ..مصدر سبق ذكره ، س ٤٤-ص٤٥.

(٣٩) المصدر نفسه ،ص ٥٦.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٦٠ –ص ٦١ .

(٤١) مخيف جاسم حمد ، واقع التنمية البشرية في العراق في ضوء مؤشرات القياس الكمي لدليل التنمية البشرية ..دراسة تحليلية ، جامعة تكريت ،كلية الإدارة والاقتصاد ،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد ٧ ، العدد ٢٢، ٢٠١١، ص ١١٧.

(٤٢) معتصم محمد اسماعيبل، دور الاستثمارات ..مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠ –ص ٦١.

(٤٣) المصدر نفسه ،ص ٦٣ .

(٤٤) معتصم محمد اسماعيبل، دور الاستثمارات ..مصدر سبق ذكره، ص ٦٣ .

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٤٦) عبد الله حسون محمد ومهدي صالح دواي ،واسراءعبد الرحمن خضير ،التنمية المستدامة .. المفهوم والعناصر ،جامعة ديالى ،كلية الإدارة والاقتصاد ،مجلة ديالى ، العدد ٦٧ ،٢٠١٥ ، ص ٣٤٠ .

(٤٧) باسم علي خريسان ، العراق في مؤشر التنمية البشرية٢٠٢٢، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات ٢٠٢١، الرابط الإلكتروني :

https://www.bayancenter.org/wpcontent/uploads/2022/01/8ywhbnd2.pdf

(٤٨) عبد الله حسون محمد ومهدي صالح دواي واخرون،التنمية المستدامة... مصدر سبق ذكره،ص ص ٣٤٢- ٣٤٤ .

(٤٩) مايح شبيب الشمري ،.. مصدر سبق ذكره ، ص ٩.

(٥٠) محمد نايف محمود ونور ساطع، الانفاق العام على التعليم العالي واثرة في التنمية البشرية ..دراسة تحليلية قياسية للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٣)،جامعة كركوك، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ٨، العدد الثاني، ٢٠١٨، ص ٤٥٠.

(٥١) زهراء كاظم حسن ،اللاتماثل في الأداء الاستراتيجي الأمريكي مكافحة الإرهاب أنموذجا ، رساله ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،٢٠١٢، ص٢٥.

(٥٢) سعيد سمير او جليدة ،اثر استراتيجيات إدارة الموارد البشرية على أداء العاملين في شركات الاتصالات الليبية ، عمان ، جامعة الشرق الأوسط ،كلية الاعمال ،قسم إدارة الاعمال ، رسالة ماجستير ، ٢٠١٨، ص٣٩ .

(٥٣) غالب محمود حسين السالم ،واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس ، رسالة ماجستير منشورة ،كليه الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ،٢٠٠٨،ص٧ .

(٥٤) لبنان هاتف الشامي واسراء علاء الدين نوري ،واقع التنمية المستدامة ،مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٠ .

(٥٥) عبدالستار عبد الجبار موسى ،دراسة تحليلة لواقع القطاع النفطي في العراق وافاقة المستقبلية ، الجامعة المستنصرية ،مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ٨٥، ٢٠٢٠، ص ٣٠١.

(٥٦) المصدر نفسه ، ص ٩٢.

(٥٧) مايح شبيب الشمري ، التنمية في اطار الاستدامة ،مصدر سبق ذكره ، ص ١١-ص ١٢ .

(٥٨) المصدر نفسه ص ١٢.

(٥٩) CNN العربية ، شبكة المعلومات الدولية :

https://arabic.cnn.com/business/article/2022/07/21/arabcountries-income-level-2022-23 .

(٦٠) مايح شبيب الشمري ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

(٦١) وزارة التخطيط العراقية ، التقرير الطوعي الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١،العراق والعودة الى المسار التنموي ،اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ، تموز ٢٠٢١ ، ص ٣٩.

(٦٢) المصدر نفسه ، ص ١٣ ,

(٦٣) لبنان هاتف الشامي واسراء علاء الدين نوري ، واقع التنمية ،مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٢.

(٦٤) وزارة التخطيط العراقية ، تقرير التنمية البشرية في العراق عام ٢٠١٨، بغداد، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،ص ٧ –ص٩ الرابط الالكتروني :

http://cosit.gov.iq/documents/Human%20Development/sustainable%20development/fullreport/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D

8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9%2020

18.pdf..

(٦٥) وزارة التخطيط العراقية ، تقرير التنمية البشـــرية في العراق عام ٢٠١٨، بغداد، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،ص ٧ –ص٩ الرابط الالكتروني :

http://cosit.gov.iq/documents/Human%20Development/sustainable%20development/fullreport/%D202018.pdf. .

(٦٦) المصدر نفسه ، ص٨ .

(٦٧) عبد المطلب محمد عبد الرضا ، اهم التحديات التي تواجة التنمية الوطنية في العراق ،الهيئة الاستشارية العراقية للاعمار والتطوير،مؤسسة للثقافة والاعلام ، شبكة النبا، المعلوماتية ،الرابط الالكتروني :-

https://annabaa.org/arabic/development/18822 .

(٦٨) المصدر نفسه .

(٦٩) وزارة التخطيط العراقية ، تقرير اهداف التنمية المستدامة ،، العراق ، الجهاز المركزي للاحصاء، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ،٢٠١٨،ص ١٥.

(٧٠)) كريم سالم حسين ،نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة في العراق لعا ٢٠٣٠،بغداد ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٨ ، ص ١٨، الرابط الالكتروني :

https://www.bayancenter.org/wpcontent/uploads/2018/01/86754534.pdf

(٧١) كريم سالم حسين ،نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة في العراق لعا ٢٠٣٠،بغداد ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٨ ، ص ١٨، الرابط الالكتروني :-

https://www.bayancenter.org/wpcontent/uploads/2018/01/86754534.pdf .

(٧٢) عبد المطلب محمد عبد الرضا ، اهم التحديات التي تواجة التنمية الوطنية في العراق ،الهيئة الاستشارية العراقية للاعمار والتطوير،مؤسسة للثقافة والاعلام ، شبكة النبا، المعلوماتية الرابط الالكتروني :-

https://annabaa.org/arabic/development/18822. .

(٧٣) كريم سالم حسين ،نحو رؤية استارتيجية للتنمية المستدامة في العراق لعا ٢٠٣٠،بغداد ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٨ ، ص ١٨، الرابط الالكتروني :-

https://www.bayancenter.org/wpcontent/uploads/2018/01/86754534.pdf.

(٧٤) كريم سالم حسين ،نحو رؤية استارتيجية للتنمية المستدامة في العراق لعا ٢٠٣٠،بغداد ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٨ ، ص ١٨، الرابط الالكتروني :-

https://www.bayancenter.org/wpcontent/uploads/2018/01/86754534.pdf . .

(٧٥) كريم سالم حسين ،نحو رؤية استارتيجية للتنمية المستدامة في العراق لعا ٢٠٣٠،بغداد ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٨ ، ص١٦، الرابط الالكتروني :-

https://www.bayancenter.org/wpcontent/uploads/2018/01/86754534.pdf- .

(٧٦) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

(*) فى يناير ٢٠١٩ تم تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، ويقدم هذا المنتدى على أنه منصة إقليمية للاستفادة من الجهود المبذولة لاستكاف حقول الغاز في شرق المتوسط وتصديره ، بما ينفع الدول المشاركة فى المنتدى ، وتم وضع مجموعة من الاهداف لهذا لانتدى الذي تحول الى منظمة دائمة مقرها القاهرة . للمزيد ينظر سلوى سعيد فراج ،انعكاس صراعات الغاز الجديدة عل الامن الاقليمي لمنطقة شرق المتوسط، جامعة القاهرة ،مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد الثاني عشر ، اكتوبر ٢٠٢١، ص ١٩ وما بعدها.

المصادر والبحوث :

١. زهراء كاظم حسن ،اللاتماثل في الأداء الاستراتيجي الأمريكي مكافحة الإرهاب أنموذجا ، رساله ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،٢٠١٢ .

٢. سعيد سمير ،اثر استراتيجيات إدارة الموارد البشرية على أداء العاملين في شركات الاتصالات الليبية ، عمان ، جامعة الشرق الأوسط ،كلية الاعمال ،قسم إدارة الاعمال ، رسالة ماجستير ، ٢٠١٨ .

٣. غالب محمود حسين السالم ،واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس ، رسالة ماجستير منشورة ،كليه الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ،٢٠٠٨ .

٤. غازي حسن عودة الحلايبة ،اثر الحوافز في تحسين الأداء لدى العاملين في مؤسسات القطاع العام في الأردن ..دراسة تطبيقية على امانه عمان الكبرى ، عمان ، جامعة الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير ، ٢٠١٣، الرابط الالكتروني :

https://meu.edu.jo/libraryTheses/5862265828501_1.pdf

٥. صونية كيلاني ،مساهمه في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الاقتصادية بتطبيق الإدارة الاستراتيجية .دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الادوية للفترة (٢٠٠_٢٠٠٥)، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،٢٠٠٧ ،الرابط الالكتروني :

http://thesis.univ-biskra.dz/330/1/Eco_m1_2007.pdf

٦. عبد القادر محمد فهمي ، المدخل في دراسة الاستراتيجية ، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٩ .

٧. علي محمد ثجيل المعموري ويوسف دولاب يوسف ،تقويم الأداء الاستراتيجي باستخدام أسلوب المقارنة المرجعية ، بحث تطبيقي في عينه من مكاتب المفتشين العمومين ، بغداد ، مجلة دراسات مالية ومحاسبية ،العدد٢٦، الفصل الأول ،٢٠١٤.

٨. ندى إسماعيل ، اثر تكنلوجيا المعلومات في الأداء المنظمي ..دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة الكهربائيات ،بغداد ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد الثاني والعشرون ، ٢٠٠٩ .

٩. اسعد احمد محمد عكاشة ،أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي .. دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات (Paltel)في فلسطين، غزة ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير ،٢٠٠٨، الرابط الالكتروني :
https://library.iugaza.edu.ps/thesis/82380.pdf

١٠.صبيحة قاسم هاشم وعلي رزاق جياد العابدي ، اثر الثقة التنظيمية في الأداء الاستراتيجي باستخدام نموذج بطاقة العلامات المتوازنة ..دراسة تطبيقية في الشركة العامة للسمنت الجنوبية في الكوفة ،جامعة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢ ، العدد ١، ٢٠١٠ .

١١.محمد مصطفى وثامر محمد، التخطيط الاستراتيجي المؤسسي، القاهرة ، ميناس برنت ، ٢٠١٣، .

١٢. بوقندورة زكية ، مهارات القائد الإداري ودورها في التخطيط الاستراتيجي ..دراسة ميدانية في مديرية الشباب والرياضة لام البواقي ، رسالة ماجستير ،جامعة العربي

بن مهيدي ، الجزائر ،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، ٢٠١٦ .

١٣.عهود عمر المبارك ولينا بنت سليمان عليا الخليوي ، ماهية التخطيط الاستراتيجي واهميته .. نظرة إدارية وإسلامية ، القاهرة، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية ، المجلد س ١٨، العدد ٤٨، ٢٠١٧، الرابط الالكتروني :

875055/Record/com.mandumah.search://http

١٤.مجد صقور ورعد الصرن ،الادرة الاستراتيجية ، دمشق، الجامعة السورية الافتراضية ، ٢٠١٨، الرابط الالكتروني :- https://pedia.svuonline.org/

١٥.سوما علي سليطين ،الإدارة الاستراتيجية واثرها في رفع أداء منظمات الاعمال ، دمشق ، رسالة ماجستير ، جامعة تشرين ،كلية الاقتصاد ،٢٠٠٧ .

١٦.جمانة طايل عبد أبو جنيب ، التفكير الاستراتيجي وعلاقته بالبراعة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الخاصة بمحافظة العاصمة عمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس،عمان ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية العلوم التربوية ، رسالة ماجستير ٢٠٢٠ ، شبكة المعلومات الدولية :

https://meu.edu.jo/libraryTheses/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D9%8

١٧. لبنان هاتف الشامي واسراء علاء الدين نوري ،واقع التنمية المستدامة في العراق المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير ، بغداد ، جامعة النهرين ،كلية العلوم الاقتصادية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن ،٢٠١٩ .

١٨.مايح شبيب الشمري ، الاستدامة في اطار التنمية ...رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق، جامعة الكوفة ،مركز دراسات الكوفة ،الكوفة، مجلة دراسات الكوفة ، العدد ٥٧، ٢٠٢٠ .

١٩.صادق عباس راهي الحسناوي ، تحليل العوامل المؤثرة في مسارات التنمية البشرية في العراق للمدة ٢٠١٠،١٩٩٠، جامعة كربلاء، رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠١٣ .

٢٠.هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي ،حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان، جامعة الشرق الأوسط ،،كلية الحقوق ،رسالة ماجستير ، ٢٠١٧، ، الرابط الالكتروني :

https://meu.edu.jo/libraryTheses/590d6d1d2c357_1.pdf

٢١.معتصم محمد إسماعيل ،دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة سوريا انموذجا ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، أطروحة دكتوراه ،٢٠١٥الرابط الالكتروني :

file:///C:/Users/user/Desktop/%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85%20%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84%20%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%87.pdf

٢٢.مخيف جاسم حمد ، واقع التنمية البشرية في العراق في ضوء مؤشرات القياس الكمي لدليل التنمية البشرية ..دراسة تحليلية ، جامعة تكريت ،كلية الإدارة والاقتصاد ،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد ٧ ، العدد ٢٢، ٢٠١١ .

٢٣.عبد الله حسون محمد ومهدي صالح دواي ،واسراءعبد الرحمن خضير ،التنمية المستدامة .. المفهوم والعناصر ،جامعة ديالى ،كلية الإدارة والاقتصاد ،مجلة ديالى ، العدد ٦٧ ،٢٠١٥ .

٢٤.باسم علي خريسان ، العراق في مؤشر التنمية البشرية٢٠٢٢، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات ٢٠٢١، الرابط الإلكتروني : https://www.bayancenter.org/wpcontent/uploads/2022/01/8ywhbnd2.pdf

٢٥. محمد نايف محمود ونور ساطع، الانفاق العام على التعليم العالي واثرة في التنمية البشرية ..دراسة تحليلية قياسية للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٣)،جامعة كركوك، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ٨، العدد الثاني، ٢٠١٨ .

٢٦. وزارة التخطيط العراقية ، تقرير التنمية البشرية في العراق عام ٢٠١٨، بغداد، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء الرابط الالكتروني :

http://cosit.gov.iq/documents/Human%20Development/sustainable%20development/fullreport/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D

9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8
%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9%202018.pdf

٢٧.عبد المطلب محمد عبد الرضا،اهم التحديات التي تواجة التنمية الوطنية في العراق،الهيئة الاستشارية العراقية للاعمار ،مؤسسة للثقافة والاعلام ، شبكة النبا، المعلوماتية الرابط الالكتروني :

https://annabaa.org/arabic/development/18822

٢٨.كريم سالم حسين ،نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة في العراق لعام ٢٠٣٠،بغداد ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٨ ، الرابط الالكتروني :

https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2018/01/86754534.pdf

٢٩.

٣٠.سلوى سعيد فراج ،انعكاس صراعات الغاز الجديدة عل الامن الاقليمي لمنطقة شرق المتوسط، جامعة القاهرة ،مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد الثاني عش ، اكتوبر ٢٠٢١، ص ١٩